العرب
السبت 2021/05/15
السنة 43 العدد 12059

حراك في الكويت لفكّ الانسداد السياسي بتحريك ركود ملف العفو الشامل

حالة الانسداد السياسي القائمة في الكويت بسبب توتّر العلاقة بين الحكومة والمعارضة البرلمانية قد تجد طريقها إلى الحلحلة في قادم الأيام بعد أن تلقتّ جميع الأطراف رسالة الأمير الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح الحازمة بشأن وجوب ضمان حدّ أدنى من التفاهم بين السلطات وتجنّب تعطيل مصالح البلاد. وتتحدّث مصادر عن اتّخاذ ملف العفو على مدانين فارين إلى خارج البلد مدخلا للتهدئة وإفساح المجال لاستئناف عمل البرلمان.

الكويت – كشف مصدر سياسي كويتي أن الأوساط السياسية الكويتية تتوقّع أن تشهد فترة ما بعد عيد الفطر تحقيق تقدّم في ملفّ العفو على مدانين في قضايا سياسية أغلبهم مقيمون في تركيا، وذلك "كمدخل ضروري وقد يكون الوحيد لحلحلة الانسداد السياسي الشديد وإعادة فتح قنوات الحوار المقطوعة بين المعارضة البرلمانية والحكومة بما أدى إلى تعطيل عقد جلسات البرلمان".

وجاء ذلك في وقت رصد فيه مراقبون حدوث تغيّر في مزاج الحكومة والمعارضة من التحفّز للمواجهة إلى التهدئة ومحاولة البحث عن أي أرضية لتحقيق حدّ أدنى من التفاهم، بعد أن تلقّى الطرفان إنذارا حازما من أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح عندما دعا في كلمته بمناسبة العشر الأواخر من شهر رمضان إلى ضرورة "التعاون بين سلطات ومؤسسات الدولة"، معتبرا ذلك "الأساس لأي عمل وطني ناجح والأسلوب الأمثل نحو الإنجاز"، مشدّدا في الوقت ذاته على "التمسك بالنهج الديمقراطي.. مبتعدين عن أجواء الاحتقان والتوتر وعن كل ما يدعو للتفرقة التي تؤدي إلى بطء عجلة التنمية في البلاد"، وداعيا إلى "التزام الحوار الهادئ والهادف دون تجريح أو اتهام".

> تغير في مزاج الحكومة ونواب المعارضة نحو التهدئة والبحث عن حلول بعد تلقيهما إنذارا حازما من أمير البلاد

واستند المصدر إلى تحرّكات واتّصالات جرت قبل العيد وخلاله لحلحلة الإشكال المتمثّل في تمسّك المعارضة بإصدار عفو شامل على هؤلاء المدانين وبينهم المحكوم عليهم في قضية اقتحام مقرّ مجلس الأمّة (البرلمان) بحيث يستعيدون كامل حقوقهم المدنية والسياسية ويتمكّنون مجدّدا من المشاركة في الانتخابات البرلمانية، بينما تتمسّك السلطة التي لا تعارض إصدار العفو من حيث المبدأ، بعفو فردي وعلى أساس دراسة ملفات هؤلاء المدانين كلّ حالة على حدة لتجنّب التبعات السياسية للعفو الشامل وعلى رأسها ما يمثّله من "اعتذار" ضمني لهم وشرعنة غير مباشرة لما أقدموا عليه من مخالفات لقوانين البلاد.

وتتضمّن التحرّكات الهادفة لتحريك الملف، بحسب نفس المصدر، قيام شخصيات سياسية محايدة من بينها نواب سابقون في البرلمان بتبليغ مقترحات من نواب المعارضة إلى الحكومة بشأن قضية العفو، بالتوازي مع سفر نواب معارضين إلى تركيا لعرض تطورات القضيّة على أبرز الوجوه المدانة في عملية اقتحام المجلس وفي مقدّمهم النائب السابق والمعارض البارز مسلم البراك.

وتوقّعت أوساط كويتية مواكبة للملف وجود حالة من الانفتاح على الحوار من قبل السلطة والمعارضة على حدّ سواء للتوصّل إلى حلّ وسط للقضية لا يرتّب على السلطات التزامات لا ترغب فيها إزاء من قد يتمّ العفو عنهم، وفي نفس الوقت يرفع الحرج عن النواب المعارضين أمام ناخبيهم بعد أن كانوا قد جعلوا من ملف العفو على المدانين بندا رئيسيا في الانتخابات وقدّموا وعودا صريحة بحلّه بشكل جذري لكنّهم اصطدموا بعد ذلك بصعوبة تنفيذ وعودهم وهو أحد أسباب تصعيدهم المتدرّج وصولا إلى تعطيل أشغال البرلمان.

ويؤكّد ذلك الانفتاحَ من جانب المعارضة تعبير عدد من نواب البرلمان عن تفاؤلهم وثقتهم بإحراز تقدّم في قضية العفو على المدانين الفارين إلى تركيا.

وتوجّه النائب سعود بوصليب إلى هؤلاء المدانين بالقول عبر حسابه في تويتر "أقول لإخواني بالمهجر كنا ومازلنا على العهد باقين، ولا تزال المساعي جادة ومستمرون لحلّ هذه القضية وإنهاء هذا الملف.. باقون على الوعد والعهد، ولن نتراجع، وقريبا سنفرح بعودتكم بإذن الله". بينما أقرّ النائب محمّد الحويلة ضمنا بجهود حلحلة الملف قائلا في تغريدة له "لقد عملنا بجد وبإذن الله سنضاعف العمل حتى يعود إخواننا إلى الكويت سالمين وتقر أعين الجميع بعودتهم، وتطوى هذه الصفحة".

وكانت العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الكويت قد بلغت مؤخّرا درجة من التوتّر هدّدت استمرارهما في العمل عندما، لجأ نواب المعارضة إلى تعطيل أشغال البرلمان في محاولة للّيّ ذراع حكومة الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح وإجبار رئيسها على الخضوع للاستجوابات النيابية والتراجع عن قرار تأجيل تلك الاستجوابات إلى دور الانعقاد القادم.

وجاء ذلك التصعيد النيابي ليتحدّى استراتيجية الصمود التي وضعتها الحكومة وتقوم على التسلّح بطول النفس واستخدام الأدوات القانونية والمساومات السياسية في مواجهة نواب المعارضة بدل الاستسلام والاستقالة كما جرت العادة في مواجهات سابقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ومع الإصرار الكبير من قبل النواب على التصعيد ضدّ الحكومة، بدأت دوائر سياسية كويتية تتحدّث عن استحالة التعايش بين البرلمان بتركيبته الحالية وحكومة الشيخ صباح الخالد، ما قد يجعل اللجوء إلى الحلّ التقليدي المتمثّل في حلّ البرلمان والدعوة إلى انتخابات مبكّرة أمرا لا مناص منه.

ويمتلك أمير الكويت بحكم الدستور سلطات واسعة تتيح له إصدار عفو على مدانين في أي قضايا كما تخوّل له إبطال البرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة بما يترتّب عن ذلك من استقالة الحكومة، لكنّ ذلك الحلّ غير مرغوب فيه في الوقت الحالي نظرا لصعوبة الظرف الناجم عن جائحة كورونا وتذبذب أسعار النفط وما يستدعيه من وجوب الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الاستقرار السياسي.

استبعاد فرضية تعيين يوسف بن علوي مبعوثا أمميا لليمن بسبب اعتراضات إقليمية

لا رهانات على تغيير التعاطي الأممي مع الملف اليمني بعد غريفيث

الحياد المنقوص لدى غريفيث قد يكون منعدما لدى بن علوي

عندما يغادر المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث منصبه ليتفرّغ لمهامه الجديدة منسقا للإغاثة في حالات الطوارئ، ستكون الأضواء مسلطة على رصيده في حلحلة الملف الشائك والذي لا يحتوي سوى على تقدّم جزئي يتمثّل في اتّفاق ستوكهولم حول محافظة الحديدة، كما ستكون الأنظار متّجهة نحو ما سيحمله هذا التغيير في المنصب من تحوّل مأمول في منهج التساهل الأممي إزاء الحوثيين.

عدن - استبعدت مصادر دبلوماسية تحدّثت لـ"العرب" تعيين وزير الخارجية العُماني السابق يوسف بن علوي مبعوثا أمميا لليمن خلفا للدبلوماسي البريطاني مارتن غريفيث الذي عيّن وكيلا للأمين العام للأمم المتحدة ومنسقا للإغاثة في حالات الطوارئ خلفا لمارك لوكوك.

وعزت المصادر ذلك إلى ما قد تبديه دول فاعلة في المنطقة مثل السعودية تجاه مثل هذا التعيين، خصوصا وأن إقالة بن علوي جاءت بعد وقت قصير من تسريبات صوتية للقاء تم بينه وبين الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي.

وجاء ذلك بالتوازي مع الكشف عن استمرار غريفيث في مهمّته باليمن إلى حين تعيين مبعوث جديد من بين قائمة المرشحين لهذا المنصب الحساس الذي يتطلب تعيين شخصية توافقية تحظى بموافقة الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة في الملف اليمني، وتكون مقبولة من طرفي النزاع في اليمن.

وقد أكّدت المصادر سعي بعض الأطراف الإقليمية والدولية لتسويق الوزير العماني السابق كشخصية مناسبة لتولي هذا المنصب نظرا لخبرته بتفاصيل الملف اليمني وعلاقته بالحوثيين وإيران والدور الذي تلعبه بلاده في تسهيل جهود التسوية السياسية في اليمن.

ووصلت مهمة المبعوث الأممي مارتن غريفيث إلى طريق مسدود بعد فشله في إقناع الحوثيين بالموافقة على خطته لوقف إطلاق النار في اليمن المعروفة بـ"الإعلان المشترك" وخسارته لمساحة المناورة السياسية التي كان يتحرك فيها طوال السنوات الماضية، من خلال حصوله على التنازلات المتتالية من الحكومة الشرعية والتحالف العربي، ليجد نفسه في نهاية المطاف أمام عقبة التصلب الحوثي.

ووفقا لمراقبين للشأن اليمني عجّل الحوثيون بكتابة الفصل الأخير في مهمة المبعوث الأممي إلى اليمن من خلال رفضهم استقباله في صنعاء أو مسقط وهي الإستراتيجية ذاتها التي اتبعوها مع المبعوث السابق إسماعيل ولد الشيخ أحمد بعد أن شعروا بأن موافقة الحكومتين اليمنية والسعودية على خطة المبعوث تركز الضغوط الأممية والدولية بشكل كامل عليهم.

وشهد الموقف الأميركي تحولا ملحوظا من خلال انتقاد الحوثيين والتلويح باللجوء إلى خيار العقوبات وفرض بنود مبادرة وقف إطلاق النار عبر مجلس الأمن الدولي، في أعقاب فشل الدبلوماسية الأميركية عبر مبعوثها الخاص إلى اليمن تيم ليندركينغ في إحداث أي اختراق في جدار التعنت الحوثي الرافض لتقديم أي تنازلات.

ورحب وزير الخارجية الأميركي انتوني بلينكن باهتمام مجلس الأمن الدولي بهجوم الحوثيين على مأرب، والذي قال انه "يُعرّض آلاف اليمنيين المستضعفين للخطر ويحُد من الاستجابة الإنسانية التي تعمل لمنع المجاعة".

ونقل الحساب الرسمي للخارجية على تويتر عن المتحدث باسم الوزارة نيد برايس تأكيده على أن "الأمم المتحدة قدمت اتفاقية عادلة، لكن الحوثيين يواصلون القتال في مأرب ويرفضون التعامل مع مكتب مبعوث الأمم المتحدة الخاص لليمن"، وأضاف "ندعو المجتمع الدولي إلى زيادة الضغط على الحوثيين للموافقة على وقف فوري لإطلاق النار على مستوى البلاد".

ودعا مجلس الأمن الدولي، الأربعاء الماضي، في بيان أقر بإجماع الدول الأعضاء بالمجلس إلى "وقف فوري للأعمال العدائية" في اليمن خصوصا في مأرب، حيث اشتدت الاشتباكات في الآونة الأخيرة بحسب مبعوث الأمم المتحدة.

وقال مجلس الأمن خلال اجتماع شهري بشأن اليمن أعقبته مشاورات مغلقة "وحدهما وقف دائم لإطلاق النار وتفاهم سياسي يمكنهما إنهاء الصراع والأزمة الإنسانية في اليمن".

وأكد أعضاء المجلس الخمسة عشر دعمهم مبعوث الأمم المتحدة مارتن غريفيث الذي سيتنحى عن منصبه بعد تعيينه نائبا للأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، وقالوا إنهم "يأملون أن يلتقي به الحوثيون قريبا".

ويأمل الحوثيون في استثمار مكاسبهم السياسية والعسكرية، وبدء جولة جديدة من الحوار مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تبدأ من الصفر، وتحويل كافة التنازلات التي قدمتها الحكومة اليمنية والتحالف العربي خلال الفترات السابقة إلى استحقاقات.

وتتجاهل الميليشيات المدعومة من إيران كل التحركات الدولية انطلاقا من الرهان على إمكانية تحقيق نصر عسكري متعثر في محافظة مأرب الإستراتيجية، إلى جانب تعزيز الحضور الإيراني في مفاوضات فيينا حول الاتفاق النووي، في ظل المعطيات التي تشير إلى استخدام طهران للملف اليمني كورقة ضغط إضافية لتحقيق المزيد من المكاسب في هذا الحوار الذي سيحدد مصير إيران ودورها القادم في المنطقة.

ويشير مراقبون إلى أن التصعيد العسكري الحوثي المتواصل، والذي كانت آخر مظاهره إعلان التحالف العربي بقيادة السعودية عن اعتراض وتدمير دفعة جديدة من الطائرات المسيرة والصواريخ الباليستية التي أطلقها الحوثيون باتجاه السعودية، يؤكد على ارتباط التحركات السياسية والعسكرية الحوثية بالمسار الإيراني بعيدا عن التفاعلات في الملف اليمني والجهود الأممية والدولية لوقف إطلاق النار.

ويؤكد مراقبون يمنيون أن الجماعة الحوثية خسرت إلى حد كبير أحد رهاناتها الأساسية في تحقيق انتصار عسكري خاطف في مأرب، بعد إفشال هجومها على مركز المدينة وامتصاص عشرات الهجمات العنيفة التي تعرضت لها في الشهرين الماضيين.

> فشل غريفيث في إقناع الحوثيين بخطته المعروفة بالإعلان المشترك كتب الفصل الأخير من جهوده لإحلال السلام في اليمن

وتتمحور الرهانات الحوثية في المرحلة القادمة على استثمار حالة الارتباك الدولي إزاء الملف اليمني وانتظار نتائج مفاوضات فيينا حول الملف النووي الإيراني، إلى جانب الاستمرار في التصعيد العسكري باتجاه السعودية وابتزاز الإقليم والمجتمع الدولي لمنح الجماعة المزيد من المكاسب المجانية بعد فشل رؤية المبعوث الأممي مارتن غريفيث نتيجة للاشتراطات الحوثية الجديدة التي بددت كل الرسائل الإيجابية التي بعثت بها الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا والتحالف العربي بقيادة السعودية بهدف التوصل إلى اتفاق شامل لوقف إطلاق النار وبدء المشاورات السياسية.

إخفاء قسري لناشط كتب عن ظروف العمال الأجانب في قطر

الدوحة - تتفاعل داخل الأوساط الحقوقية الدولية قضيّة إخفاء قسري لناشط كشف عن جانب من أوضاع العمال الوافدين إلى قطر والذين لم تنقطع التقارير تتوارد على مدار السنوات الماضية بشأن ما يعانونه من أوضاع بالغة الصعوبة وما يتعرّضون له من مخاطر مهدّدة للحياة.

ودعت جماعات حقوقية من بينها منظمة العفو الدولية قطر إلى الكشف عن مكان وجود مقيم يحمل الجنسية الكينية كتب عن حقوق المهاجرين في الدولة، واعتقلته أجهزتها الأمنية الأسبوع الماضي.

وأوضحت الجماعات الحقوقية أن مالكولم بيدالي الذي يكتب باسم مستعار اقتيد من مكان إقامته في الرابع من مايو الجاري ليستجوبه جهاز أمن الدولة وأن مكان احتجازه غير معلوم.

وقالت كل من منظمة حقوق المهاجرين ميغرانت رايتس، وفير سكوير، ومنظمة العفو الدولية، وهيومن رايتس ووتش، ومرصد الأعمال، وحقوق الإنسان في بيان مشترك إنّ "مالكولم حارس أمن ومدون وناشط تحدث بصوت مسموع عن معاناة العمال المهاجرين أمثاله وكان يكتب لعدد من المنصات على الإنترنت".

وأضاف البيان "قبل أسبوع من اعتقاله، قدم مالكولم لعدد كبير من منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية شرحا لتجربته في العمل بقطر".

وسُلط الضوء على سجل قطر في مجال حقوق الإنسان في الوقت الذي تستعد فيه لاستضافة كأس العالم لكرة القدم 2022، خاصة ما يتعلق بأحوال العمال المهاجرين وكثير منهم مشاركون في مشاريع إقامة البنية التحتية الضخمة للمناسبة الرياضية.

وقال مسؤول في الحكومة القطرية من خلال مكتب الاتصال الحكومي إن مواطنا كينيا احتجز فعلا وإنه يخضع للتحقيق لانتهاكه القوانين واللوائح الأمنية.

لكن البيان المشترك للمنظمات والهيئات الحقوقية أورد قول مصدريه "نشعر بقلق بالغ على سلامة الناشط مالكولم وإن احتجازه ربما يكون بدافع الانتقام من عمله المشروع في حقوق الإنسان".

قضية البراك.. فشل الاستقواء وآن أوان التوافق